



The role of universities in activating legal culture and spreading peaceful coexistence

D. Hanan Ali Ibrahim *

Asst.lecture . Ala Baha Omar

Bayan University / Erbil - Kurdistan Region

Bayan University / Erbil - Kurdistan Region

Article info.

Article history:

- Received 31 Mar 2019
- Accepted 12 Apr 2019
- Available online 5 May 2019

Keywords:

- legal culture
- peaceful
- Universities
- strategic thinking

Abstract: Legal culture is an urgent need for the societies that the countries and governments seek to activate in light of the major transformations witnessed by life throughout all its fields, and the concept of peaceful coexistence in its various aspects embodies the concept of harmony between the members of the same society with their different national, religious and sectarian affiliations as well as their tendencies and reflections. The process of moving societies from the state of backwardness to a new improved situation is done through the creation of new intellectual, practical and living patterns, the knowledge revolution has a large role in them, and universities as a whole in terms and roles are not immune to this transformation. Therefore, academic institutions must play a bigger role in the educational process through the development of society, the formation of generations and the expansion of cultural and scientific knowledge, for it is a key factor in achieving a sustainable development in society and moving them from a state of conflict and contradiction to a state of coexistence and harmony, and work on transferring the correct legal culture to the new generations that is capable of understanding the correct teachings for the service and development of society in all its social, economic and political aspects to reach a peaceful coexisting community.

* Corresponding Author: Hanan Ali Ibrahim, E-Mail: , Tel: , Affiliation: Bayan University / Erbil - Kurdistan Region

دور الجامعات في تفعيل الثقافة القانونية ونشر التعايش السلمي

م.م. الاء بهاء عمر
جامعة بيان/ اربيل- اقليم كردستان

م.د. حنان علي ابراهيم
جامعة بيان/ اربيل- اقليم كردستان

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 31/ آذار/ 2019
- القبول : 12/ نيسان/ 2019
- النشر المباشر : 5/ 5/ 2019

الكلمات المفتاحية :

- الثقافة القانونية
- التعايش السلمي
- دور الجامعات
- التفكير الاستراتيجي

الخلاصة : تمثل الثقافة القانونية حاجة ملحة للمجتمعات تسعى الدول والحكومات الى تفعيلها في ظل التحولات الكبرى التي تشهدها الحياة في كافة المجالات. ويجسد مفهوم التعايش السلمي في جوانبه المختلفة مفهوم الانسجام بين ابناء المجتمع الواحد بمختلف انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية فضلا عن اتجاهاتهم وافكارهم. تتم عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة التخلف الى حالة جديدة عبر انشاء انماطا فكرية وعملية وحياتية جديدة يكون للثورة المعرفية دور كبير فيها. والجامعات بمفهومها وادوارها ليست بمنأى عن هذا التحول، لذلك يجب على المؤسسات الاكاديمية الاضطلاع بدور اكبر في العملية التعليمية عبر تطوير المجتمع وتنشئة الاجيال وتوسيع المعرفة الثقافية والعلمية، باعتبارها عامل رئيس في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، والانتقال بالمجتمعات من حالة الاقتتال والتناحر الى حالة التعايش والوئام، والعمل على نقل الثقافة القانونية الصحيحة الى اجيال جديدة قادرة على فهم التعاليم الصحيحة من اجل خدمة المجتمع وتنميته في كافة جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للوصول الى حالة التعايش السلمي المجتمعي.

المقدمة :

انطلاقاً من رؤية واضحة ومحددة لأهمية دور الجامعات في الانتقال بالمجتمعات من حالة الركود التي اصابتها نتيجة المتغيرات المؤثرة سواء ماكان منها داخليا او خارجيا ، يتأتى دور التعليم الجامعي والمؤسسات الاكاديمية في تطوير المجتمع وتنشئة الاجيال وتوسيع المعرفة الثقافية والمعرفية ، وذلك من خلال تخريج كوادر بشرية قادرة على العمل في مختلف المجالات عبر تطبيق ماتلقوه من معرفة علمية واكاديمية في هذه المؤسسات ، وتعتبر المؤسسات التربوية عامةً قطب الرحى في عملية بناء وعي الإنسان وتشكله . ومن بين هذه المؤسسات، تأخذ المؤسسات الجامعية دوراً يميز بالأهمية والخصوصية، وذلك لأن الجامعات في مستوى أدائها وتطورها كانت وما زالت تشكل قاطرات التاريخ نحو العلم والديمقراطية . ودورها يمكن ان يكون عظيما اذا ماتم توظيفه لتدارك المشاكل التي تعاني منها المجتمعات عبر بث الوعي المجتمعي والتأكيد على الثقافة القانونية ونشر

التعايش السلمي عبر الباحثين والمفكرين والمراكز المرتبطة بهذه المؤسسات لتعميق دورها في رفع مستوى المجتمعات الثقافي والتوعوي .

اهمية البحث : تتمثل أهمية البحث في إبراز دور الجامعات والارتقاء بمستواها الأكاديمي لتفعيل دورها في المجتمع ، كونها عامل مهم في نشر الثقافة القانونية وتوعية المجتمعات بضرورة التعايش السلمي المجتمعي كخطوة قادرة على حسم الكثير من العقبات والمشاكل الفكرية والاجتماعية التي يتمسك بها غلاة الطائفية والعنصرية والمذهبية التي تثير الصراع وتأججه داخل هذه المجتمعات ، وهذا بالنتيجة سينعكس ايجابيا على توطيد السلم الاهلي الذي يستطيع الانسان من خلاله ان يعيش حياته ويؤكد وجوده الحقيقي في المجتمع .

إشكالية البحث: تقوم إشكالية البحث على نقطة مهمة وهي ان الجامعات كحقل معرفي يمكن توظيفه كمعطى جديد في الاستراتيجيات المجتمعية ، لما تتمتع به من مكانة مهمة علاوة على دورها الكبير في تأمين التفوق العلمي والمعرفي والثقافي للدولة ، لذا فان إيجاد الرابطة بين دور الجامعات وتفعيل دور الثقافة القانونية ونشر التعايش السلمي في المجتمعات وكيف أثرت هذه المؤسسات التعليمية على صياغة هذه المصطلحات و بلورتها داخل المجتمع تمثل المشكلة الرئيسية التي نحاول بحثها للوصول الى استنتاجات عامة حول الموضوع ، وعلى هذا الأساس تنبثق من إشكالية البحث مجموعة من التساؤلات البحثية الفرعية والتي تتلخص بما يلي:

- ما أهمية دور الجامعات ؟ وكيف تتمثل قدرتها على تشكيل الوعي السياسي لشريحة الطلبة بكافة مراحلهم العلمية فيما يتعلق بالثقافة القانونية والتعايش السلمي؟
- ماهي ابرز المفاهيم النظرية لكل من الثقافة القانونية والتعايش السلمي ؟ وكيف يمكن للمؤسسات الأكاديمية من اشاعة المفاهيم القانونية والسياسية والدينية الصحيحة بين افراد المجتمع ؟ وماهي اهم الوسائل التي تؤكد على هذه المعطيات؟
- كيف يمكن النهوض بالجامعات لتفعيل ادوارها الحقيقية للخروج من عباءة السياسة والانضواء تحت خيمة التعايش والوحدة المجتمعية عبر التأكيد على مفهوم الهوية الوطنية واشاعة التنشئة السياسية الصحيحة ؟
- فرضية البحث : ينطلق البحث من افتراض رئيس مفاده ان المؤسسات الأكاديمية احدى الادوات الاستراتيجية التي يمكن توظيفها لخدمة المجتمع عبر نشر الوعي السلمي للمجتمع وتفعيل ثقافته القانونية ، على هذا الأساس سنقوم بمحاولة نفي أو تأكيد هذا الافتراض من خلال سياق البحث.
- مناهج البحث : تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي لغرض تعريف المفاهيم النظرية المتعلقة بالبحث وأهم المجالات التي تدخل فيها، إضافة الى تحليل أهم مضامين واستخدامات وادوار المؤسسات الأكاديمية في سبيل الارتقاء بالمفاهيم القانونية الصحيحة في المجتمع ونشر السلم المجتمعي.
- هيكالية البحث : بعد استخدام المناهج العلمية لتحقيق الفرضية السابقة تم تقسيم البحث الى مبحثين تم تناول المفاهيم النظرية في المبحث الاول ، فيما تناولنا في المبحث الثاني، تطور المؤسسات الجامعية والوظائف المنوطة بها .

المبحث الاول : مدخلات نظرية مفاهيمية

تقوم المجتمعات الإنسانية على التنوع الثقافي والتعدد الاثني والطبقي ومرجع ذلك يعود الى تباين الخلفيات الثقافية والارث التاريخي والحضاري ، وهي منطلقات يمكن توظيفها بشكل ايجابي لتحويل التناقض الى تكامل نوعي وكمي يعود بفائدة كبيرة على المجتمع ، سيتناول هذا المبحث اهم الاطر النظرية والمفاهيمية لبعض المصطلحات التي تعتبر من اهم مرتكزات البحث ، وفقا لذلك الأساس سيكون المبحث عبارة عن ثلاثة مطالب :

المطلب الاول : مفهوم التعليم الجامعي

المطلب الثاني : مفهوم الثقافة القانونية

المطلب الثالث: مفهوم التعايش السلمي

المطلب الاول: مفهوم التعليم الجامعي

يؤدي التعليم الجامعي دورًا في تطوير المجتمع وتنميته، وتوسيع آفاقه المعرفية والثقافية من خلال إسهام مؤسساته في تخريج كوادر بشرية تملك المعرفة والعلم للتدريب على العمل في المجالات والتخصصات المختلفة كافة ، حيث توظف طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتعليم، وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع، فلكل جامعة رسالتها التي هي من صنع المجتمع من ناحية، وأداة لصنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية من ناحية أخرى .

والجامعة، هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه، فالعلاقة بين التعليم الجامعي والمجتمع، تفرض عليه أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس، ومشكلاتهم وآمالهم بحيث يكون هدفه الأول، تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية، والعلاقة التي تقيمها الجامعات بمجتمعها كما حددها بعض المهتمين في هذا المجال تشمل:

اولا : دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية

التعليم الجامعي هو عملية صناعة واستثمار اجيال المستقبل والاستفادة منها في بناء مجتمع سليم ، لان المؤسسات التعليمية تعمل على رفد وتغذية المجتمع في كافة مجالاته ، ولكن دور هذه الجامعات يختلف من بيئة الى اخرى فعلى سبيل المثال في البيئة الصناعية تهتم بالتخصصات الصناعية، والجامعات الموجودة في بيئة زراعية واقتصادية وغيرها تهتم بهذه التخصصات فهذا يدل على اهمية مايمكن ان تفعله الجامعات في تطوير المجتمعات على مختلف الاصعدة ، وما يمكن ان تفعله للتغيير الاجتماعي والتنوع ، فاذا فقدت الجامعات قدرتها على تحمل مسؤوليتها المجتمعية فهذا يدل على حملها لبذور دمارها⁽⁴⁾.

ثانيا : مسؤولية الجامعة على المستوى الاجتماعي

تعد المسؤولية الاجتماعية تعبيراً عن المسؤولية الاخلاقية وهي المسؤولية الفردية عن الجماعة ، فهي مسؤولية ذاتية اخلاقية عما يصدره الفرد من افعال واستعداده لتحمل نتائجها ، فالمؤسسات التعليمية اصبحت تتحمل المسؤولية المجتمعية من خلال خططها الاستراتيجية ووضع آليات ومعايير لمدى نجاحها من خلال الانتقال من الخدمة التطوعية الى آليات التطبيق الواسع الذي يقوم على تبني مفهوم هذه المسؤولية ، وهذا يدل على ان دور الجامعة لا يقتصر على التدريس والبحث العلمي فحسب بل تستند على اهمية دورها في المجتمع واخراج قياداتها وكوادر جديده تقوم بافضل الادوار لخدمة المجتمع وتلبية حاجات الفرد والتفكير في البرامج التي تقدمها لتنميته وتربط وسائلها الاساسية في التعليم والبحث العلمي الذي تنجزه مراكز ومؤسسات التعليم العالي احد اهم مدخلان لتنمية المجتمع تربوياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

ثالثاً : وظائف التعليم الجامعي و خدمة المجتمع

خدمة المجتمع هو واجب على كل الافراد والجماعات والمنظمات لتحسين اوضاعه الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعية ، وتصميم البرامج والانشطة التي تلبي هذه الاحتياجات من خلال الجامعات ومراكزها البحثية لإحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب بها داخل المجتمع ولحل جميع المشاكل والعقبات ولتحقيق التنمية الشاملة وتمكين افراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من تحقيق اقصى افادة ممكنه من الخدمات التي تقدمها الجامعات عن طريق الابحاث التطبيقية وخدماتها التعليمية لتطوير المجتمع والنهوض به الى افضل المستويات الاجتماعية والصحية والفكرية والاقتصادية⁽ⁱⁱ⁾.

المطلب الثاني: مفهوم الثقافة القانونية

تسعى المجتمعات المتحضرة الى خلق الوعي العام لدى افرادها ومن خلال نشر الثقافات المتعلقة بكافة جوانب الحياة (الصحية البيئية القانونية الامنية الاقتصادية ... الخ) وغاية ذلك بان يكون المجتمع واعى وقادر على التصدي لكل الهجمات التي تستهدف كينونته واسسه التي نشأ عليها ومن اهم انواع الوعي العام في المجتمع هو الوعي القانوني الذي يحصن المجتمع من الخروقات ، ومن السبل المهمة في تحصين مجتمعاتنا من الجرائم هي التوسع في طرح ونشر الثقافة القانونية من خلال البرامج الاعلامية المسموعة والمرئية والمقروءة⁽ⁱⁱⁱ⁾.

ومن اهم مقاصد الثقافة القانونية هي معرفة الافراد لما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ووعيتهم لحدود مسؤولياتهم الفردية وعلاقاتهم ببعضهم كافراد وبين المنظومة المجتمعية وبين الدولة ، لذلك للثقافة القانونية اهمية خاصة في المجتمع وتميزها عن الثقافات الاخرى ، لانها احد الروافد المهمة التي تقوي الشخصية الفردية وقادرة على مواجهة الحياة ، لانها شمولية وتمس جميع جوانب الحياة ، فالمجتمع يؤطر بثلاث اطر مهمة لتنظيمه وهي الاطار الاخلاقي والديني والقانوني وبدونها يصبح المجتمع فوضى ويسوده قانون الغاب^(iv).

والعلم بالقانون واحترامه من الامور المفترضه في المواطن ، ومن هنا تأتي مهمة المؤسسات الاكاديمية (الجامعات) في نشر الثقافة القانونية لان من شأنها ان تساعد وبلا شك في انتظام عجلة المجتمع ونشر الامن

والاستقرار الذي يؤدي الى التعايش السلمي لكافة الطوائف داخل البلد ، حيث يشعر الجميع بنعمة احترام القانون وما يترتب عن ذلك من تقدم ونهضة في كافة نواحي الحياة ، ومن شأنها ايضا ان توفر على الدولة العديد من الجهد المبذول لضبط الامن والاستقرار داخل المجتمع بشكل عام ولدى الاجهزة الامنية بشكل خاص ، حيث لامحالة احترام القانون يقلص ويخفف الملفات والقضايا امام القضاء ويكون سببها المباشر هو الاستهتار والجهل بالقانون^(v). ومن هنا تأتي اهمية الثقافة القانونية في حياة الافراد على النقاط الاتية :

- 1- تساهم في جعل الافراد يحرصون على التقيد بالقواعد القانونية
 - 2- توفير بيئة خالية من الجرائم.
 - 3- تحمي المجتمعات وتحافظ عليها عن طريق نشر القوانين داخلها .
 - 4- تحمي الحقوق الخاصة بكل فرد .
 - 5- تحمي الافراد الذين يتعرضون للعنف بسبب التمييز العنصري والطائفي وكافة انواع العنف.
- فمن هنا ينطلق دور الجامعات في نشر الثقافة القانونية من خلال الندوات والمحاضرات التي تلقى في هذا الصرح العلمي لتعزيز ثقافة الطالب الجامعي ودوره في المجتمع لان الثقافة الجامعية لا تنحصر داخل قاعات المحاضرات وما يطرح فيها من اراء ونظريات، بل عن طريق نشرها واشعاعها من خلال التوعية المستمرة من قبل الكوادر الاكاديمية وتحفيز همم الطلاب واستغلال قدراتهم ومواهبهم للتركيز على دمج الطلبة بمجتمعاتهم انسانية واجتماعيا وثقافيا ورفع درجة احترامهم للآخر واختلافه لهم .

المطلب الثالث: مفهوم التعايش السلمي

التعايش السلمي بين بني البشر لا يقوم الا على اسس وقيم رصينة تبني لمصلحة البشر ، ولا يوجد قانون ينظم حياة البشر مثل قانون السماء الذي ارسل به الانبياء وخاتمهم نبينا محمد (صل الله عليه وسلم)، فهو قانون يهدف الى صون البشرية جمعاء وفق ضوابط قائمة على البر والتقوى والرحمة والاحسان .

وتعد مفردة التعايش من المفردات المهمة لتواجد الافراد داخل المجتمعات ولتواجدهم ضمن دائرة الانسانية الواحدة القادرة على البناء الانساني المتضامن ، فيما يعد التعايش السلمي بمثابة ثورة لتوحيد المجتمعات ، ثورة على الذات الرافضة للآخر ، أي التحرك السريع لتوحيد المجتمع ضمن مفردة التعايش السلمي فهي لا تخص مجتمعا دون مجتمع آخر بل هي لكل المجتمعات ، ولأن الانسان بطبيعته يكون متعايشا مع الآخرين ضمن مناهج الحوار ، اليوم في بلدنا نحتاج الى هذه المفردة وتطبيقها على ارض الواقع اكثر من أي وقت مضى حيث بلادنا فيها من الطوائف والاثنيات والعرقيات الشئ الكثير فأذا لم يكن هناك تعايش سلمي بين كل هذه الفسيفساء الجميلة في العراق فلن نضمن استقرارا متركزا في هذا البلد ومبني على معاني الصدق والاخلاص لأبنائه ، فالعراق يكمن جماله في هذا التنوع في اطيافه من سنة وشيعة وكرد وتركمان ومسيح وصابئة وشبك ومسيح وايزيديين وغيرهم فهو مبني على هذه الشرائح المهمة والقادرة على بنائه من جديد بعد عصف الدكتاتوريات المتعاقبة وموجة الارهاب التي اجتاحتها^(vi).

فالتعايش السلمي يعني التعلم للعيش المشترك والقبول بالتنوع بما يضمن وجود علاقة ايجابية مع الآخر ، فعندما تكون العلاقات ايجابية وعلى قدم المساواة فان ذلك سيحمي الكرامة الانسانية وقيمها الذاتية ، وهذا الامر ينطبق على الفرد والجماعات والعلاقات بين الدول ، فالاختلاف سنة كونية يجب ان نحترمها والاختلاف طبيعة المجتمعات لتحقيق التكامل فيما بينها ، وبالتالي فهو ميزة وليس عيبا .

وتعلم التعايش المشترك لايسقط من الفضاء فهو سلوك مكتسب ويتطلب عملية مستمرة تبدأ من التعلم في المدارس والجامعات والمعاهد على حد سواء داخل المجتمع ككل ، علاوة على ان التغيرات السياسية والاجتماعية تحتم على المؤسسات التعليمية جعل نوعية وجودة التعليم من اهم اولوياتها لانتاج كوادر متعلمة مستوعبة للمسؤولية المجتمعية ونشر ثقافة التسامح والحوار المتبادل وتقبل الآخر واشاعة ثقافة التعايش السلمي ، والتركيز على اهمية تبني وسائل الاعلام الجامعي بانواعها واشكالها للخطاب المعتدل وحظر وبث خطابات التخوين والتكفير ونشر ثقافته الحوار بين الطلبة لمواجهة العنف الطائفي الذي هتك بالنسيج المجتمعي وترسيخ قيم المواطنة الايجابية لتعزيز التعايش السلمي في البيئة الجامعية والمجتمعية ، لكي نساهم في تكوين عقلية بصيرة تتجاوز التعصب والفرقة والنزاعات العنصرية وتعزيز قوامه الحوار مع الآخر والتسامح معه ومحاربة مفاهيم العرقية والعدوانية^(vii).

المبحث الثاني: تطور المؤسسات الجامعية والوظائف المنوطة بها

تعتبر المرحلة الجامعية مرحلة تأهيلية عليا للكوادر والكفاءات التي يحتاجها المجتمع الذي ينتدبها ، فهي مسؤولة عن مجموعة مهام دفعة واحدة يمثل التعليم ، البحث العلمي وخدمة المجتمع اهم تلك المهام . ومثلث المهام هذا هو الأساس للحكم على جامعة ما بالنجاح من عدمه . إذا اعتبرنا أن وظيفة الجامعة هي المساهمة في نهوض المجتمعات وتجاوز حالة الانحطاط الراهنة التي تغرق فيها المنطقة وتدفع ثمناً كبيراً من دماء مواطنيها وعمرائها ومقدراتها على المستويات كافة . وعلى هذا الأساس قسم المبحث الى ثلاث مطالب وهي على التوالي:

المطلب الاول : ابرز المتغيرات المؤثرة على مفهوم الثقافة القانونية والتعايش السلمي

المطلب الثاني : المسؤولية المجتمعية للجامعات

المطلب الثالث : سبل النهوض بالجامعات لاداء دورها المطلوب

المطلب الاول: ابرز المتغيرات المؤثرة على مفهوم الثقافة القانونية والتعايش السلمي

تتعدد الاهتمامات في العصر الحديث وتشابك فيه الأمور وبواجه تغيرات وتحديات مستمرة اجتماعيه وسياسية وعسكرية ومعرفية وتكنولوجية مما يجعل وظائف الجامعة فيه متعددة الجوانب ومتشابكة ويتفق كثير من المتخصصين أنه منذ أمد بعيد على أن للجامعة دورا هاما في خدمة المجتمع وتحدد الوظائف الأساسية للجامعة في ثلاث وظائف أساسية هي إعداد الموارد البشرية وإجراء البحوث العلمية والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة^(viii) , وتتناول الوظيفة الأخيرة للجامعة العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول

قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمة وتنمية المجتمع. علاوة على ان عملية التطور سواء كانت سياسية او تنموية او اقتصادية مرتبطة بشكل كبير بعملية الاصلاح القانوني فالثقافة القانونية طريق لا بد من سلوكه لبناء دولة القانون التي هي دوماً الضمانة لحقوق الأفراد والجماعات والحاضنة الطبيعية للتعايش السلمي^(ix)، من هنا أتى هذا الاهتمام المبكر بأهمية الثقافة القانونية المجتمعية في الدول المتقدمة على كافة الصعد، وهو ما كان له أبعاد الأثر في تكوين شخصية الأفراد ووعي المواطنين واحترامهم للقانون ، وإذا كان أحد أهم مقاصد الثقافة القانونية هي معرفة الأفراد لما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ووعيهم لحدود مسؤولياتهم الفردية والعلاقة القانونية بينهم كأفراد وبينهم وبين المنظومة المجتمعية وبينهم وبين الدولة^(x)، فمما لا شك فيه أن ضياع الكثير من الحقوق كان المتهم الرئيس فيها هو الجهل بالقوانين والإجراءات بل والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنضم إليها البلاد، وهو جهل لا يختص به رجل الشارع ، بل يمتد ليشمل آخرين في مواقع اتخاذ القرار^(xi). وعليه تصبح الثقافة القانونية مسؤولية الدولة الضامنة لإنفاذ القانون وتطبيقه والمالكة الأساسية لأدوات التوعية الإعلامية والتربوية، والقادرة على حمل الأفراد على الالتزام به والمشرقة على حسن تطبيقه، لذا فمسؤولية الشقيف القانوني تقع على عاتق الدولة في المقام الأول وعلى المؤسسات التعليمية والاكاديمية في المقام الثاني بعد تحسين اساليب التوعية وتطويرها . وتقع على الجامعات مسؤولية زيادة الوعي المجتمعي والمساهمة في وضع الحلول باعتبارها المؤسسات العليا في المجتمع ، والتي تمتلك القدرات العلمية والفكرية القادرة على التفاعل مع المؤثرات الخارجية سواء حاضراً أو مستقبلاً، كما أنه لم يعد دور الجامعة مقتصرأ على مواجهة التحديات والمتغيرات الآتية فقط، بل امتد إلى الاستشراف والتنبؤ بها في المستقبل واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتصدي لها قبل وقوعها^(xii).

لقد أحدثت التطورات الكبيرة في تقنيات المعلومات والمعلوماتية تأثيرات جوهرية على نظم التعليم العالي في البلدان المتقدمة وطال هذا التأثير المفاهيم الاساسية التي تحاول الجامعات ردها الى عقول الطلبة^(xiii). وانتهت عند وضع البلاد في مواجهة مع المجتمع الدولي الذي اصبح يسبق المجتمعات المتخلفة باميال كثيرة من التطور سواء في المفاهيم او حتى في مجالات التطبيق والتقدم بكافة فروعها^(xiv) ، غير أن استثمار هذه التطورات في قطاع التعليم العالي في المنطقة عامة والعراق خاصة ما زالت محدودة وهامشية، نظراً لضعف وتخلف أدوات تقانة المعلومات والاتصال (أي الحواسيب، والشبكات، وأدوات الإبداع المتنوعة) الضرورية لبناء أنظمة تعليم متطورة ، وكذلك الأمر بالنسبة للتدريب النظامي الذي يؤهلهم لاستعمال هذه الادوات وتوظيفها خدمة للدور الحقيقي الذي لابد ان تقوم به المؤسسات الاكاديمية^(xv). و يمكن ادراج ابرز المتغيرات او التحديات التي تجابهها المنظومة التعليمية بالآتي^(xvi):

اولاً: ضعف وسائل غرس الثقافة القانونية في الطلبة منذ الصغر وتهيئتهم للتعرف على قواعدها الملزمة بحماية الحقوق وفرض الواجبات بشكل ادى الى زيادة الجرائم وتعديل سلوك الطلبة وبالتالي اثر على بناء المجتمع وفق اسس سليمة تنعم بالعيش الكريم وتسود فيها مبادئ العدل والحرية .

ثانياً: ضعف التصدي الى الغزو الفكري الخارجي عبر وسائل الاتصال الحديثة إلى جانب سلبية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، والسلوكيات السلبية في سن المراهقة ومسببات الوقوع في براثن الجريمة، فالجهل بمعرفة الثقافة القانونية زاد من الاثار السلبية التي تعصف بالمجتمعات في مقابل ضعف وسائل التصدي لمثل هذه الممارسات .

ثالثاً : ضعف القدرة على نقل عملية التعليم من التركيز على مناهج خزن واسترجاع المعارف المكثفة والمرعفة الى مناهج التفكير والتركيب والمحاكاة ، وترك الكثير في محتوى المعلومة وحيازتها لانشطة التعلم الذاتي^(xvii)

رابعاً: ضعف وسائل مواجهة مخاطر العولمة في جوانبها الاجتماعية والثقافية ، حيث تؤسس العولمة في هذين الجانبين الى زيادة معدلات الفقر والتفكك الاجتماعي بين افاد المجتمع ، والتحرر من كافة القيود الاخلاقية والاعراف المرعية عبر نشر المعلومات وسهولة حركتها والعمل على ايجاد ثقافة عالمية وعولمة اتصال وتوحيد القيم ، باختصار تركز العولمة على مفهوم الثقافة الشمولية متجاوزة الخصائص التاريخية والقومية والسياسية للشعوب ، بمعنى رسمها حدودا مختلفة للتاثير بعيدا عن الحدودو الوطنية والقيم الذاتية للمجتمعات^(xviii)، وهي احدى اهم الوسائل التي تعتمد عليها العولمة لمحاربة الفكر المجتمعي وثقافة الشعوب.

المطلب الثاني: المسؤولية المجتمعية للجامعات (ابرز الادوار التي تقوم بها الجامعات)

تتمثل وظيفة الجامعة كمصدر لتعليم الطلبة ومدهم بالمعرفة العلمية والاكاديمية وتخريجهم ليحملوا الشهادات العلمية ومن ثم دخول سوق العمل لتطبيق تلك المهارات التي تعلموها في الجامعة كل حسب تخصصه^(xix)، علاوة على تأكيد الدور المهم للجامعة في تحديد مخرجات تتلاءم وطبيعة هذا العصر، اذ لاتنحصر مهمة الجامعة في وظائف أساسية هي إعداد الموارد البشرية ، إجراء البحوث العلمية ، المساهمة في عملية التنشئة ، ونقل الثقافة بما يضمن صياغة وعي الطلاب وتشكيله وتناول قضايا المجتمع ومشكلاته، فالجانب الآخر لتلك الوظيفة يتمثل في احداث طفرات تقدمية في المجتمع وتوثيق الصلة بين طبقات المجتمع ، والعمل على خدمة المجتمع وتنميته بجميع جوانبه السياسية والاقتصادية والمعرفية والاجتماعية^(xx).

ويدرك المتأمل لوضع التعليم العالي عالمياً ممثلاً بالجامعات ، أن أدوار الجامعات ما فتئت عن التحول بصورة كبيرة ، وذلك على مستوى المفهوم ، والممارسة والتطبيق. وفي هذا الشأن يشير تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية والبرنامج الأوروبي للتعلم مدى الحياة (Needs and constraints analysis of the three dimensions of third mission, 2012) أن هناك اعتراف متزايداً في جميع أنحاء العالم بالدور الذي يمكن أن تضطلع به الجامعات، نحو النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في مجتمع المعرفة^(xxi). عبر استعراض المناهج القانونية وتقديم المحاضرات التوعوية وورش العمل والمؤتمرات الهادفة إلى نشر الثقافة التوعوية القانونية التي تهم الطلاب والمجتمع ، وتعزيز الحماية القانونية للنشء، وتعريفهم بأهمية الوعي القانوني لما له من دور في حماية وتأمين الأشخاص، وتوفير وسائل الأمن والسلامة الشخصية والاجتماعية . والتأكيد

على التعريف بالجرائم الالكترونية ، باعتبارها جرائم ترتكب ضد الأفراد عمداً لإلحاق الضرر بسمعة الضحية باستخدام شبكات الاتصال الحديثة^(xxii).

ان موضوع دور الجامعات في لعب دور توعوي باهمية النظام والقانون الذي يحكم نشاطات افراد المجتمع، وضبط سلوكياتهم بما يحقق التعايش السلمي واحترام ما لدى الغير من حقوق مادية ومعنوية ، ليس بالامر الجديد فهي قضية مطروحة عالميا باعتباره امراً يجب ابرازه وتضمينه بشكل ملموس في مناهج الجامعات وادوارها ومخرجاتها وهذا يستدعي من كافة المؤسسات التعليمية ان تضع هذه المسؤولية ضمن صلب استراتيجياتها اسوة بكافة مؤسسات المجتمع الاخرى^(xxiii). خاصة وان هذه المؤسسات ترفد المجتمع بافواج من الخريجين سنوياً وهؤلاء تقع عليهم مسؤولية تطبيق القيم والمهارات والمعارف التي تعلموها لاستخدامها في ادوارهم المجتمعية للحفاظ على ثقافة الاجيال وقيمهم ومعارفهم المجتمعية وخاصة تلك المتعلقة بالثقافة القانونية والمواطنة ونشر التسامح والحوار وتقبل الآخر والتأكيد على الفكر الابداعي وسمو الاخلاق .

المطلب الثالث: سبل النهوض بالجامعات لاداء دورها المطلوب

مارست العولمة شكل من أشكال الضغط والتأثير على مؤسسات التعليم العالي ، وما يجب أن تقوم بتدريسه ، وما يجب أن تقوم بالبحث عنه داخل مختبراتها وأروقة مكباتها، وفي عقول أساتذتها وطلبتها على حد سواء. وفي ضوء صعود موجات متلاحقة من الأفكار النيوليبرالية حصلت ضغوطات هائلة على مؤسسات التعليم العالي^(xxiv)، وعلى الجامعات حيث تم سلعة التعليم - أي تحويله إلى سلعة- من خلال التركيز على أهمية التعليم الجامعي في تحقيق نمو اقتصادي كبير ، وإعداد الطلبة لسوق العمل ، في نفس الوقت الذي تراجع فيه دور الجامعة في النطاق الاجتماعي والحريات العامة ، وحماية حقوق الإنسان ، مما أدى ذلك إلى نمو الأفكار الأصولية المغلقة ، وتعميم الصور النمطية وغياب التسامح وسلعة القيم الإنسانية^(xxv). غير انه يمكن للجامعات عموماً وللجامعات العراقية خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها البلد أن تلعب دور أكثر تأثيراً وأكثر فاعلية ووضوحاً على صعيد تعزيز منظومة النزاهة الوطنية عبر التعمق وتحديد المشاكل التي يعاني منها كل من قطاع التعليم والمجتمع على حدٍ سواء، واتخاذ السبل اللازمة لمعالجة جوانب القصور والثغرات وزيادة الوعي باهمية المسؤولية المجتمعية لخدمة المجتمع والارتقاء به ، عبر مجموعة من الخطوات من اهمها^(xxvi):

- 1- إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية المعاصرة.
- 2- تقديم مشورات ذوي الخبرة من هيئة التدريس للإفادة من خبراتهم في مجالات الإنتاج والخدمات.
- 3- عقد المؤتمرات التي تسمح في ترقية المجتمع وحل مشكلاته. نشر العلم والمعرفة في المجتمع المحلي من خلال محاضرات وندوات ترقى بالمجتمع إلى مستوى يجعل أفرادهم يتكيفون مع مجتمعهم.

4- تبني التعليم المستمر ، والتدريب المستمر للمهنيين لرفع كفاياتهم واكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة .

يُعد التعليم قوة فعالة في تحقيق التنمية الشاملة نتيجة قدرته في الحراك الاجتماعي والمهني في المجتمع، وفي تدعيم الأنماط السلوكية، والفكرية الملائمة للتنمية، وبما يدخله من عناصر تكنولوجية في مواقع التنمية، فالمستوى التعليمي للسكان يعكس نوعية المورد البشري، وانماء الطاقات البشرية وتوجيهها تلعب دوراً حيوياً في إثراء التنمية في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(xxvii). خاصة في ظل الظروف الراهنة الذي تعاني فيه الحركة التعليمية في العراق مشاكل جمة ومعقدة ، فعملية التثقيف السياسي أمست ضرورة وطنية يضمن الاصلاح والتجديد والاندماج المجتمعي فضلاً عن تنمية المهارات والقدرات للجيل الجديد بالشكل الامثل^(xxviii).

أن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل ونوع البيئة الحاضنة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقوم بها سواء أكانت أنشطة تعليمية أو بحثية أو إرشادية ، ومن ثم فإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها حيث إنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياها^(xxix). ان اضطلاع الجامعات في تقديم إثراء معرفي واسع، وتقني، سيجب للمجتمع الوصول لمستوى لا مثيل له من التقدم التقني والتطور المعرفي، ولهذا النوع من الجامعات تأثير مهم، ودور رائد لا يمكن إنكاره في بناء المعرفة، وتطورها، ونشرها، وتبنيها، في سبيل القضاء على مشكلات الحياة . وعلى الرغم من انتهاء عمليات الاقتتال الطائفي وعودة السلام والامان الى حد ما الى العراق الا ان سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من الاراضي العراقية في المناطق الغربية والشمالية من البلاد في حزيران 2014 قد عرض التعايش السلمي والسلم الاهلي من جديد الى الخطر من اجل تدمير المجتمع العراقي وتغذيته بالعنف والتطرف بكافة الوسائل المادية والاعلامية ، لذا كان لزاما ان تقوم المؤسسات الاكاديمية بدور واضح وحازم بان تاخذ زمام المبادرة لصناعة التغيير المطلوب نحو الاسس الثقافية الصحيحة وزيادة الوعي لدى فئة وشريحة واسعة من مكونات الشعب العراقي الا وهي شريحة الطلبة والمتقنين من اجل زيادة الوعي بالثقافة القانونية وضرورة الانضباط والالتزام بالقواعد القانونية التي تحيا بها الدول ، ورأب الصدع بين اطراف المجتمع المختلفة في مرحلة ما بعد داعش من اجل تعزيز التعايش السلمي الذي يفضي بدوره الى توطيد السلم الاهلي والمجتمعي من اجل ايجاد اطار عام واساس متماسك لاعادة هيكلة المجتمع وبناءه من جديد وهي ليس بالمهمة السهلة الا بتضافر الجهود مجتمعة^(xxx).

الخاتمة والاستنتاجات

تعتبر الثقافة القانونية حاجة ملحة لجميع المجتمعات مع مايمثله التعايش السلمي الذي يجسد في جوانبه المختلفة مفهوم الانسجام بين ابناء المجتمع الواحد بمختلف انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية فضلاً عن اتجاهاتهم وافكارهم، فأن ما يجمع هذه المكونات البشرية هو وجود اواصر مشتركة من قبيل الارض والمصالح

والمصير المشترك، ويستمد التعايش وجوده من خلال تفعيل هذه الاواصر وتغليبها على الاختلاف وصولاً لبناء منظومة اجتماعية تقوم على التزام كافة اطراف المجتمع وفئاته بمبادئ الاحترام المتبادل لحرية الرأي والسلوك والتفكير بعيداً عن التهميش والاقصاء والتسلط والعنف. ان دور الجامعات في نشر الوعي والافكار والثقافة القانونية لتعزيز التعايش السلمي داخل المجتمع وبنائه من جديد سيعيده الى حالة التوازن والاستقرار ، وهذا الدور لن يكتمل شكله إلا بإفرازه لمجموعة من الاستنتاجات التي تم استخلاصها والمقترحات التي ينبغي ذكرها ، وهذا ما نوجز ذكره في النقاط الآتية :

- 1- اي مجتمع لا يستطيع تحقيق اهداف التنمية ومواجهة متطلبات المستقبل الا بالمعرفة والثقافة .
 - 2- الجامعات هي اهم منظمات العلم والتعليم في العالم ، لانها الركيزة الاساسية في بناء مكونات الانسان العقلية والوجدانية وتشكيلها ، واستيعاب أليات التقدم وتفهم لغة العصر .
 - 3- الجامعة، هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتمثل وظائفها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.
 - 4- التعليم الجامعي هو عملية صناعة واستثمار اجيال المستقبل والاستفادة منها في بناء مجتمع سليم ، لان المؤسسات التعليمية تعمل على رفد وتغذية المجتمع في كافة مجالاته .
- التوصيات :-

- 1- نوصي بتطوير ثقافة الافراد والمؤسسات حول المسؤولية المجتمعية بصورة عامة والمسؤولية تقع على الجامعات باعتبارها مؤسسات متطورة للتعليم بصورة خاصة .
- 2- نوصي بدعم الحوار وتقبل الرأي الاخر عن طريق التسامح لرفد مفهوم التعايش السلمي .
- 3- نوصي ببناء الثقة بين مكونات المجتمع وتعزيز هويته الوطنية للوصول الى التعايش السليم .
- 4- نوصي بضرورة ادراك صناع القرار ان القطاع التعليمي بحاجة الى ايلاء الاهمية الكبرى لتطويره كونه القطاع الذي يضم اكبر عدد من افراد المجتمع وعليه تقع مسؤولية توعية افراده بضرورة تخطي العنف ، وبند خطاب الكراهية ، وبث وسائل التوعية الفعالة للوصول بالمجتمعات الى حالة التعايش السلمي والمجتمعي .
- 5- نوصي بالاحتكام الى القانون في حل اي خلاف داخلي والذي يعد اهم مؤشرات استقرار السلم الاهلي .
- 6- نوصي الى ضرورة تجاوز القيادات السياسية مصالحها الخاصة ومنح الاولوية للتفكير بالمصلحة العامة عبر توظيف المؤسسات الاكاديمية والتعليمية في استراتيجيات التنمية المجتمعية.
- 7- نوصي على عدم التفرقة بين الوان الطيف المجتمعي حسب العرق والطائفة او المذهب ، والتأكيد على نبذ الارهاب والمنظمات الداعمة له .

8- نوصي باشاعة الثقافة القانونية وافكار التعايش السلمي عن طريق المؤتمرات وقنوات الاعلام المختلفة والندوات وورش العمل التي ترعاها الجامعات والمؤسسات التعليمية للوصول الى ضفة الامان وتخطي المراحل الصعبة التي تمرّ بها المجتمعات .

الهوامش

- (i) ساجدة شرقي ، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع ، بحث مقدم الى مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة العدد 10 ، 2008 ، ص173.
- (ii) عطار عبد المجيد :بحث منشور على موقع مركز النور للدراسات بعنوان (الجامعة وخدمة المجتمع نحو مقاربة وظيفية في تنمية وتطوير المسؤولية المجتمعية) ، جامعة تلمسان الجزائر ، 2016 WWW.alnoorse.com
- آخر زيارة للموقع 2018/9/12
- (iii) سالم روضان الموسى : (الوعي المجتمعي والثقافة القانونية) مقالة منشورة في مجلة البأ القانونية ، العدد 81، على الموقع الالكتروني <https://annabaa.org/nbahome/nba81/014.htm>
- آخر زيارة للموقع 2018/9/14.
- (iv) جواد الطالب : رسالة ماجستير منشورة على موقع المركز الديمقراطي العربي بعنوان (اهمية اشعاع الثقافة القانونية في الادارات والمؤسسات العمومية) ، كلية الحقوق فاس المغرب ، الموقع الرسمي www.democraticac.de.cdn.ampproject.org
- آخر زيارة للموقع 2018/9/14.
- (v) انظر ... محمد حسين منصور : المدخل الى القانون ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الاسكندرية ، 2011، ص 10
- (vi) ياسر جاسم قاسم : كيف يمكن تحقيق التعايش السلمي في العراق ، بحث منشور في مركز الجسور لدعم حوار الحضارات على الموقع siironline.org آخر زيارة 2018/9/14
- (vii) عمار سعدون البديري : اهمية التعايش السلمي في العراق واثره على مؤسساتنا التعليمية ، بحث منشور على موقع كتابات ، 2017 ، على الموقع <https://k.tibat.com>
- آخر زيارة 2018/ 9/ 14.
- (viii) محمد منير مرسي : التعليم الجامعي المعاصر قضايا واتجاهاته ، القاهرة ، دار النهضة المصرية 1977 ، ص 10.
- (ix) محمد ابوحجر : الثقافة القانونية تضبط سلوك الطالب ، صحيفة الوطن الالكترونية على الموقع <http://www.al-watan.com/news>
- آخر زيارة للموقع في 2018/8/21.
- (x) المعلومات مستقاة من بحث منشور على شبكة المعلومات (الأنترنت) تحت عنوان دور الجامعات ، في 2008 على الموقع <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=30569>
- آخر زيارة للموقع في 2018/8/10
- (xi) المصدر نفسه .
- (xii) ناهد عدلي شاذلي: دور التعليم الجامعي في مواجهة تحديات التنمية لمجتمع القرن الحادي والعشرين، مجلة التربية والتعليم ، ع18، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، القاهرة، 1999، ص 89.
- (xiii) زهير هوارى : وظائف الجامعة ، مقال على الموقع الالكتروني آخر زيارة للموقع في 2018/8/21
- <https://www.alaraby.co.uk/society/2017/6/21>
- (xiv) المعلومات مستقاة من بحث منشور على شبكة المعلومات (الأنترنت) تحت عنوان غياب الثقافة القانونية المسؤولية الأبعاد والآثار ، مقالة على الموقع الالكتروني. الجمعة 2 نوفمبر 2012 <http://alwatannews.net/article>
- آخر زيارة للموقع في 2018/9/5
- (xv) صالح الحموري : المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين النظرية والتطبيق ، 2009 م . على الموقع الإلكتروني <http://www.arabvolunteering.org>
- آخر زيارة للموقع في 12 آب 2018م
- (xvi) المعلومات مستقاة من بحث منشور على شبكة المعلومات (الأنترنت) تحت عنوان التعليم بالتكنولوجيا... من المحاكاة للواقع إلى التنبؤ بالمستقبل ، جريدة البيان، على الموقع الالكتروني <https://www.albayan.ae/science-today/education-com/2011-05-22-1.1442267>

- آخر زيارة الموقع في 12 آب 2018م
- (xvii) نجوى بدر خضر : اثر برنامج قائم على بعض الانشطة العلمية في تنمية مهارات التفكير الابداعي لدى طفل الروضة ، مجلة جامعة دمشق ، دمشق ، المجلد 27 ، 2011 ، ص 487 .
- (xviii) خليل حسين : قضايا دولية معاصرة ، ط1 ، بيروت ، دار المنهل اللبناني ، 2007 ، ص 472 .
- (xix) صالح الحموري : مصدر سبق ذكره .
- (xx) اسلام عصام هلالو : دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، 2013 ، ص 40 .
- (xxi) اسلام عصام هلالو : مصدر سبق ذكره ، ص 8 .
- (xxii) صالح الحموري : مصدر سبق ذكره .
- (xxiii) اسلام عصام هلالو : المصدر السابق، ص 44 .
- (xxiv) خليل حسين : مصدر سبق ذكره ، ص 473 .
- (xxv) المصدر نفسه ، ص 472 .
- (xxvi) مجدي محمد مصطفى : تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين ، مجلة التربية - كلية التربية جامعة الأزهر ع 109 ، ج 2 ، يونيو سنة بلا ، ص 76 .
- (xxvii) مجدي عزيز إبراهيم : المنهج التربوي وتحديات العصر ، القاهرة ، عالم الكتب 2002 ، ص 76 .
- (xxviii) ساجدة شرقي : مصدر سبق ذكره، ص 73 .
- (xxix) مجدي عزيز ابراهيم : المصدر السابق ، ص 77
- (xxx) محمد حربي حسن : دور الجامعة في تنمية بيئتها ، مجلة الغدادة العامة ، ع68 ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 1990 ص 59 .